المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: هندسة التعليم في مواجهة التطرف
اسم الكاتب: م.م. أحمد فيصل علي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6702
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 04:43 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

هندسة التعليم في مواجهة التطرف

م.م أحمد فيصل علي
جامعة الموصل – كلية العلوم السياسية
ahmed.faisal@uomosul.edu.iq

الملخص

تشهد مجتمعات ما بعد الصراع العديد من التحديات، يأتي في مقدمتها الأُطر الفكرية المتطرفة، وهذا بدوره يستدعي ضرورة إيجاد الاستراتيجيات الفاعلة لتبديد هذه الأطر. ويعد التعليم احدى أبرز الاستراتيجيات الناجعة لمواجهة الأطر والأفكار المتطرفة، واحلال منظومة قيمية تؤمن بقبول الآخر والاعتراف به، على النحو الذي يعزز من الأمن والاستقرار المجتمعي. وتكمن فاعلية التعليم في مواجهة التطرف عبر هندسته ومن ثم إعادة بناءه وفق بنى دينامية تمتاز بالمرونة والقدرة على الاستجابة للتحديات التي قد تعترض مسار محاربة التطرف وأُطره الفكرية، فضلاً عن ترسيخ العمل المشترك ما بين المؤسسات التعليمة من جهة، والمؤسسات الأمنية ومنظمات المجتمع المدني من جهة ثانية.

الكلمات المفتاحية: هندسة التعليم، التطرف، المؤسساتية، الأمننة، مجتمعات ما بعد الصراع.

تاريخ الاستلام :١٢/٥/ ٢٠٢٤	تاريخ القبول: ١٢/٧/ ٢٠٢٤	تاريخ النشر: ١/٩/ ٢٠٢٤

Educational Engineering in the Face of Extremism

Assistant Lecturer: Ahmed Faisal Ali
University of Mosul - College of Political Science
ahmed.faisal@uomosul.edu.iq

Abstract

Post-conflict societies face many challenges, most notably extremist ideological frameworks, which in turn calls for the need to find effective strategies to dispel these frameworks. Education is one of the most effective strategies to confront extremist frameworks and ideas, and to replace a value system that believes in accepting and recognizing the other, in a way that enhances societal security and stability. The effectiveness of education lies in confronting extremism by engineering it and then rebuilding it according to dynamic structures characterized by flexibility and the ability to respond to challenges that may hinder the path of combating extremism and its ideological frameworks, in addition to consolidating joint work between educational institutions on the one

hand, and security institutions and civil society organizations on the other hand.

Keywords: Educational engineering, extremism, institutionalization, securitization, post-conflict societies.

المُقدمة

يعد التعليم ركيزة أساسية لإرساء القيم الوطنية السامية التي تسهم بدرجةٍ كبيرة في تحقيق الاجماع الوطني بين الجماعات الاجتماعية المتباينة، فهو إحدى المؤسسات المسؤولة عن تكوين رأس المال الاجتماعي الذي يعزز بمرور الزمن العلاقات الاجتماعية بين الافراد وينمي قدراتهم ويمنحهم الثقة المتبادلة فيما بينهم، بما يجعل من الأفكار الانقسامية والصراعات التي تهدد السلم المجتمعي، كالعنف والتطرف والإرهاب وغيرهم، ادواتٌ غير فاعلةٍ او ذات تأثير محدود في المجتمع.

ان المهمة التي تضطلع بها العملية التعليمة تتطلب عملاً مؤسساتياً فاعلاً قادراً على استيعاب التطورات الحاصلة في المجتمع، وهذا يعني ضرورة أنَّ تكون بنى وهيكلية العملية التعليمة ليست بنى جامدة، وانما بنى وهياكل يعاد بناءها بصورة دينامية، تتطلب تطويراً وتغييراً وإدخالاً لبنى ومسارات جديدة. وطالما أن التغييرات والتطورات السياسية والاقتصادية والثقافية تسهم في تنامي وعي افراد المجتمع وتضع العملية التعليمة امام تحدياتٍ جديدة تكاد تكون بشكلٍ مستمر، فإن العملية التعليمية هي عملية هندسية تتطلب تطويراً وترميماً ووضع مسارات وآلياتٍ وأهداف تتصف بدرجةٍ عاليةٍ من المرونة بصورةٍ دينامية.

إن هندسة التعليم تبدو ضرورةً علمية وعملية في المجتمعات كافة، خاصةً تلك التي شهدت صراعاتٍ وحروبٍ داخلية وخارجية تهدد بدورها السلم والأمن المجتمعي بدرجة كبيرة، سيما إذا كانت تلك الصراعات تستند إلى خلفياتٍ دينية او تاريخية او قومية او عنصرية، والتي وإن غابت فإنها تبقى محتفظة بأطرها الفكرية في دوائر محدودة، يتم التعبير عنها بأشكالٍ وصورٍ متطرفة. ومن هنا تبرز ضرورة هندسة التعليم التي تضع في مقدمة أهدافها مكافحة التطرف وتبديد أُطره الفكرية لتحل محله القيم الأكثر توافقاً مع أنماط الحياة المعاصرة، المعززة للوحدة الوطنية والأمن والسلم المجتمعي.

أهمية البحث

إنَّ أهمية البحث في هندسة التعليم ودوره في مكافحة التطرف، سيما في الدول والمجتمعات التي عصفت بها الصراعات والانقسامات المجتمعية، تكمن في جانبين رئيسين هما:

١- **الجانب العلمي:** إن التطرف كظاهرة فكرية خطيرة تهدد أمن ووحدة المجتمع تتطلب وجود مؤسسات تعلمية قادرة على رصده وقياسه وتحديد مدياته وتبديد أُطره ومرتكزاته، عبر مساراتٍ متعددة قادرة على بناء الثقة بمخرجات العملية التعليمة ومؤسساتها المتعددة، وهذا ما تحققه هندسة العملية التعليمية في مواجهة التطرف وتحقيق الاجماع الوطني.

٢- **الجانب العملي:** ان هندسة التعليم تتطلب قبل كل شيء الخروج من الأُطر النمطية للعملية التعليمية، وهو ما يقتضي تحقيق الاستجابة الفاعلة للاحتياجات التعليمية عبر إشراك المؤسسات الأُخرى في المجتمع، الرسمية وغير الرسمية، في العملية التعليمية، وما يقتضيه ذلك من ضرورة اجتياز حاجز المؤسسة التعليمة نحو المشاركة الفاعلة في المجتمع، لتحقيق المسؤوليات الفردية والجماعية في مواجهة ومكافحة التطرف.

إشكالية البحث

إنَّ المؤسسات التعليمية، سيما في المجتمعات غير المستقرة، تبقى محتفظة لمدة طويلة من الزمن ببنى وهيكلية جامدة، لا تلبي الاحتياجات التعليمية المتنامية في المجتمع، وتعجز عن مواجهة الاثار المترتبة على عدم الاستقرار المجتمعي، وعلى رأسها ظاهرة التطرف، وهذا ما يفضي الى فقدان الثقة بفعاليتها ومخرجاتها، والسماح ببقاء الأطر الفكرية للتطرف لتنمو وتتسع داخل المجتمع وتتحول الى اشكالٍ أُخرى قد ترتبط باستخدام العنف وتعود بالمجتمع الى دائرة الصراع والانقسام من جديد.

فرضية البحث

تنطلق فرضية البحث من أن هناك علاقة عكسية ما بين هندسة التعليم والتطرف، فكلما كانت المؤسسات التعليمية قادرة على استيعاب ومواجهة التحديات المستجدة في المجتمع، عبر هياكلها ومساراتها وآلياتها وأهدافها المرنة (تعليم مُهندَس)، كلما اخذت الأُطر الفكرية للتطرف بالانحسار والاضمحلال ومحدودية تأثيرها وفاعليتها بين أبناء المجتمع، والعكس صحيح. فهندسة التعليم تعد ضرورة حتمية لمكافحة التطرف وأطره الفكرية، وتمثل ضمانة فاعلة لبناء الثقة بالمؤسسات التعليمية، ووسيلة ناجعة تسهم في الحفاظ على أمن وسلم المجتمع.

منهجية البحث

من اجل تحقيق فرضية البحث تم الإعتماد على المنهج المؤسساتي للكشف عن أهمية الهندسة التعليمية وتأثيرها في طبيعة التفاعل بين المؤسسات التعليمية وبين البيئة التي تتواجد فيها، سيما تأثيرها في مكافحة التطرف. فضلاً عن استخدام منهج التحليل النظمي لبيان مدى

استجابة هندسة التعليم للتحديات والتهديدات التي يثيرها التطرف (المدخلات)، وكيفية تحديدها وتقييمها وقياسها (العمليات)، وثم التعامل معها ضمن مسارات ومراحل متعددة (المخرجات)، وتقييم التأثير والانجاز الذي حققته هندسة العملية التعليمية في تعاملها مع التطرف وأُطره الفكرية (التغذية العكسية).

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي لهندسة التعليم والتطرف

ان الضرورة العلمية والأكاديمية تقضي بضرورة توضيح المفاهيم الرئيسة التي يبنى عليها البحث العلمي، والكشف عن أبرز المقتربات الفكرية التي تعرضت لهذه المفاهيم. وطالما ان موضوع هندسة التعليم والتطرف يمثلان المفاهيم الرئيسة للبحث، فمن الضرورة التعرف عليها قبل الكشف عن العلاقة الترابطية بينهما.

المطلب الأول : هندسة التعليم

الهندسة في اللغة العربية مشتقةٌ من كلمة "الهِنْدازِ"، وهي كلمة دخيلة أصلها من اللغة فارسية، والهندسة مرتبطةٌ بالعلماء فيقال "هم هَنادِسة هذا الأمر" أي العلماء (ابادي ٢٠٠٨، ١٧٢١-١٧١٣). والمُهَندزُ هو الذي يقدر مجاري القُني والابنية، إلا انهم صيروا الزاي سيناً فقالوا مهندس، لأنه ليس في كلام العرب زايٌ قبلها دال (الرازي ١٩٨٦، ٢٩٢). أما الهندسة اصطلاحاً، فيراد بها تحوير العلوم الفزيائية الصرفة بأسلوبٍ مرتبٍ ومنظمٍ لتحويلها إلى تقنياتٍ تفيد الأنسان في حياته"، وبهذا فإنَّ الهندسة عملية تطبيقية للعلوم بسلوب فنّي دقيق لتحويلها الى صورةٍ أمثل تهدف الى تذليل العقبات وخدمة الفرد (عبد الخالق ٢٠٢١، ٣٩).

وطالما ان الغاية من الهندسة هي خدمة المجتمعات الإنسانية وتحقيق رفاهيتها فإنها تعمل على الاستخدام التطبيقي للعلوم النظرية والخبرات العلمية في عمليات التصميم والتخطيط والتصنيع والتعديل والتطوير والصيانة، ومن ثم معالجة مشكلاتها عبر اعتمادِ الوسائل والأساليب والموارد المثلى والأكثر كفاءة وبما يتلاءم والاحتياجات والإمكانات القائمة والأهداف المرجوة، مع الاخذ بالكوابح والمعرقلات التي تعترض سبيلها (مراد ٢٠١٧، ٨٤).

أما التعليم فيراد به العملية والإجراءات التي يقوم بها المعلم أو المضطلع بالعملية التعليمية لإحداث تغيراتٍ عقلية ووجدانية ومهاراتٍ أدائية لدى المتعلمين، ومجالاته هي: المعارف والمعلومات مثل: (التاريخ، والجغرافية، والتربية الوطنية..وغيرها)، والقيم والاتجاهات مثل: (المواطنة، والحفاظ على البيئة، والتعاون، والتسامح..وغيرها)، والمهارات مثل: (السباحة، والرسم، والنحت، والموسيقى، والطباعة..وغيرها) (العدوان والحوامدة ٢٠١١، ١٦).

وبعد التعرف على ماهية الهندسة والتعليم، يمكن ان نطرح التساؤل الآتي: كيف يمكن الجمع بينهما للوصول الى مفهوم هندسة التعليم؟ ولماذا أصبحت هندسة التعليم ضرورة أساسية في العملية التعليمية؟

ان مجالات التعليم المراد انفاذها في المجتمع تحتاج الى تصميم وتخطيط وتطوير، ثم الى تعديلٍ ومعالجة، وتوظيف أمثل للإمكانات والموارد المتاحة، على النحو الذي يتوافق ويلبي متطلبات البيئة المتواجدة فيها، مع ضرورة ان تكون العملية التعليمية بنية غير مفرطة في الأحكام والاعتمادية فيما بين عناصرها التنظيمية وعلاقاتها الارتباطية، وهو ما يجعلها مرشحة دائماً لحدوث تغيرات، ومستعدة باستمرار للقيام بإعادة هندستها وتصميمها، ومن هنا تظهر فعالية ومرونة العملية التعليمية عبر هندستها. بعبارة أخرى فإن المزج ما بين الهندسة والتعليم يعد مساراً مؤسساتياً قادراً على تحقيق التوازن بين الاحتياجات والمتطلبات المتنامية في المجتمع وبين المؤسسات التعليمية، بما يجعل من الأخيرة قادرة على احتواء تلك الاحتياجات والمتطلبات ومعبرة عنها في الوقت نفسه (البحيري ٢٠١٤، ١٣٦).

إن الامتزاج ما بين الهندسة والتعليم (هندسة التعليم) يحقق ما يعرف بـ(إدارة الجودة الشاملة في التعليم)، وهي فلسفةٌ شاملة للحياة والعمل في المؤسسات التعلمية، تحدد مسارات العمل المبنية على مجموعة من المبادئ الرامية الى تقديم خدمات تعليمية متميزة، لإيجاد بيئة ثقافية تنظيمية تعمل على تحديد أهداف المؤسسات التعليمية ورسائلها، وتعتمد بشكلٍ أساسي على تلبية احتياجات المستفيدين من الخدمات التعليمية والاهتمام بطريقة تأدية العمل والوصول الى التحسين المستمر لعلميات التعليم والتعلم واتخاذ الإجراءات التي تحول دون الوقوع في الخطأ بدلاً من اكتشافها، فضلاً عن تطوير مخرجات التعليم على أساس العمل الجماعي عبر المشاركة في اتخاذ القرارات وتحسين جودة المؤسسات التعليمية، وهو ما يحفز الابداع والابتكار والتطوير والتقييم، عبر التغذية العكسية لمخرجاتها (القرزعي ٢٠١٨، ٧٣). فهندسة التعليم تفترض في الممارسة العملية معرفة تخصصية وتطبيقية للغاية لتصميم بيئة تعليمية فاعلة لا تحتوي على المعرفة المتعلقة بمواضيع يراد تدريسها وتعليمها فحسب، وإنما تتطلب ايضاً امتلاك المعرفة حول مختلف الاستراتيجيات العامة وطرائق التدريس والتشخيص والاختبار والتقييم، إذ ان هناك حاجة الى ادراك المعرفة المتعلقة بالإمكانيات التعليمية والتشخيصية للمهام المحددة، والخبرات الشخصية المتعلقة بالأشكال المفيدة للعرض والتمثيل، وفهم ما يجعل محتوى معيناً سهلاً او صعب التعلم، فضلاً عن المعرفة الأساسية حول قابلية وقدرة المتعلمين من مختلف الأعمار والخلفيات الاجتماعية للدخول في هذه البيئة التعليمية(Seel and others 2017, 20).

من خلال ما تقدم نجد أنَّ هندسة التعليم تمثل مجالاً يجمع ما بين المعرفة في التعليم والتكنولوجيا لتصميم وتطوير الأنظمة والبرامج التعلمية، والتي تركز على استخدام المعرفة والتقنيات الهندسية لتحسين تجربة التعلم للطلبة، عبر مجموعة متعددة من الادوات والتقنيات بما في ذلك تحليل البيانات ونظرية التعلم والتصميم التعليمي وتقييم التعلم والتكنولوجيا العلمية، والعمل على تطبيقها في المدارس والجامعات والشركات والمنظمات الحكومية والمنظمات غير الربحية فضلاً عن مؤسسات المجتمع المدني وغيرها، وبما يمنح المؤسسات التعليمة القدرة والفعالية على إدراك التغيرات المجتمعية وما يرافقها من تنامي الوعي والاحتياجات والمتطلبات الاجتماعية، وهذا ما يدفع المؤسسات التعليمية الى توسيع دائرة اهتماماتها وانشاء روابط جديدة مع المؤسسات الأخرى، لتحقيق اقصى قدر من التغلغل داخل المجتمع والمساهمة في بناء الثقة بين الجماعات الاجتماعية المتباينة التي يتكون منها عموم المجتمع.

إنَّ ضمانة فعالية هندسة التعليم هو عامل المرونة في هيكلية وبنى وآليات واهداف العملية التعليمة، الذي يجعلها أكثر استجابة وتفاعل مع المجتمع، وأكثر قابلية على تعزيز القيم المعززة لوحدة المجتمع وأمنه وسلامته ومواجهة التحديات والتهديدات التي تواجهه. لذا فإن هندسة التعليم تمثل ضرورة قصوى في جميع المجتمعات، وعلى الأخص تلك المجتمعات الخارجة من هزات عنيفة تعرضت خلالها وحدة المجتمع وأمنه للتهديد بصورة مباشرة، لتصبح مخرجات التعليم المهندس معنية بتسكين الالآم وإزالة المخاوف وإعادة الثقة بالآخر وبناء السلام.

المطلب الثاني : التطرف

جاء كلمة التطرف من طرف يطرف طَرَفاً بالتحريك، وهو الأخذ بأحد الطرفين والميل لهما، إما الطرف الأدنى أو الأقصى، ومنه أطلقوه على الناحية وطائفة الشيء، ومفهوم التطرف في العرف الدارج هو الغلو في العقيدة او الفكرة او المذهب او غيره يختص به دين او جماعة او حزب (نسيم واخرون ٢٠١٤، ١٦). فهو الغلو والإسراف، او الشطط بعيداً عن التوسط والاعتدال (ابو سليمان ١٠٠٦،٢٠١٢) ، او هو منتهى الشيء، فيقال: تطرَّفت الشمس، أي اوشكت ان تغرب، ويقال: تطرَّف في اصدار احكامه، أي جاوز الاعتدال ولم يتوسط، والتطرفُ هو المغالاة السياسية او الدينية او المذهبية او الفكرية، وهو أسلوب خطر مدمر للفرد او الجماعة، ويقال للشخص تطرُّفي: أي من بالغ حد التطرف في آرائه، أي شخص تطرُّفي في سلوكه (عمر ٢٠٠٨، ١٣٩٦).

أما التطرف اصطلاحاً فإنه "مجموعة من المعتقدات والأفكار التي تتجاوز المتفق او المتعارف عليه سياسياً واجتماعياً ودينياً داخل الدول والمجتمعات"، والمتطرفون، أيا كان مجال

تطرفهم "يرفضون أي تسوية او حل وسط مع الآخرين الذين لا يشاركونهم في آرائهم" (السويدي ٢٠١٩، ١١٥). فهو في الاصطلاح الاجتماعي "خروج على المفاهيم والأعراف والتقاليد والسلوكيات العامة"، وهو في الاصطلاح السياسي والأمني "خروج على القانون والدستور السائد" (ابو سليمان ٢٠١٢، ١٠٠٦).

وللتطرف صورٍ متعددة، وعادةً ما يكون التطرف في صورته الأولى تطرفاً فكرياً، غير انه من الممكن ان يتحول الى سلوك عملي، وهذا السلوك من الممكن ان يكون سلمياً غير مقترن بالعنف، مثلما يمكن ان يكون تطرفاً فكرياً سلوكياً مقترناً بالعنف. وأياً كان شكل التطرف فأنه يمكن تقسيمه الى ثلاثة أنواع قد توجد منفردة في فرد او جماعة، او قد تكون مجتمعة مع بعضها البعض في فردٍ او جماعة معينة، وهذه الأشكال هي(المهدي ٢٠٠٧، ١٥٣):

١. التطرف المعرفي: المتمثل بانغلاق الشخص او جماعة معينة على فكرة او مجموعة محددة من الأفكار، غير قابلة للمناقشة او إعادة النظر فيها، منظوراً اليها على انها ثوابت مطلقة، وفي هذه الحالة لا يتم تعطيل وظيفة العقل في التمحيص والتدبر، وإنما يتم إلغاء رأي الآخر المخالف، وعدم السماح له في ان يدخل مجال وعيه او فهمه او ان يتم مناقشته او تقبله.
٢. التطرف الوجداني: المتمثل بالشعور الحماسي الذي يطغى على الفرد والجماعة، نحو شيء معين، يدفع الشخص في اتجاه الانفعال دون تبصر تجاه فرد آخر او جماعة مغايرة.
٣. التطرف السلوكي: المتمثل بالمغالاة السلوكية الظاهرة بما يخرج عن الحدود المقبولة، على نحوٍ يتم فيه اعتبار هذه السلوكيات هدفٌ في حد ذاتها، وهذا ما يجعلها خالية من المعنى وفاقدة للهدف، تتضمن ارغام الآخرين على التقيد بهذه السلوكيات قهراً وقسراً، وقد تتضمن سلوكاً عدوانياً وعنيفاً.

إنَّ التطرف بصورةٍ عامة، ينبع من اعتقاد وشعور الفرد او جماعة معينة بأنهم مرفوضون من المجتمع، او مجردين من السلطة، او انهم ضحايا تعرضوا للظلم، من ثم يستشعرون بأنه تم التقليل من شأنهم وعدم احترام كيانهم، فهم مدفوعون باتجاه استعادة مكانتهم وشعورهم بكينونتهم ذات القيمة والمعنى، وهذا ما يجعل من قيام الفكر المتطرف أكثر احتمالاً، بدافع هذه الاحتياجات (٨١٧- ٨١٦ ، Jasko and LaFree 2017). بتعبير أكثر دقة، يظهر التطرف في أي مجتمع عندما يتم تكريس حالة الانقسام الهوياتي في المجتمع، وسوء توزيع القيم من النظام السياسي، وغياب الرابطة الوطنية الجامعة عن فكر وممارسة النخبة السياسية الحاكمة

ومن ثم الجماعات الثقافية. وفي مثل هكذا حالة، فإن دينامية هذه الممارسات مع مرور الزمن تفضي الى انتقال التطرف الفكري الى مرحلة الممارسة التي يتم التعبير عنها في عادةً بصورةٍ عنيفة. أي يتم الانتقال الى مرحلة التطرف السلوكي الذي يقترن غالباً بالعنف، والذي يعد الصورة الأخطر من صور التطرف، وذلك لأسباب متعددة أبرزها(مراد ٢٠١٤، ٢٨٣):

أ- التشبع بالتطرف الفكري والاصغاء للذات، واستلاب رأي الأخر بما يمنع كلياً من الاخذ عنه ولا حتى القبول بوجوه.

ب- الاعتقاد بانعدام او عدم جدوى الفرص والوسائل السلمية المتاحة للتعبير عن الأفكار وتحقيق الأهداف.

ت- تعرض المتطرف للعنف ابتداءً بما يدفعه دفعاً للعنف المضاد، او تعرض المعتدل للتطرف والعنف ابتداءً بما يضطره للتطرف والتخلي عن الاعتدال اولاً ثم للعنف انتهاءً، على غير رغبةً سابقةٍ منه.

لذا فإن التطرف ليست حالة فطرية يجد الانسان فيها ذاته، لا ترتبط بقيمة ثقافية ثابتة ذات مدلولات دينية او فلسفية او اجتماعية، بقدر ما هي نتاج ممارسات خاطئة وغير عقلانية ترتبط ارتباطاً مباشراً بمخرجات النظام السياسي وعجزه عن معالجتها ومن ثم إهمالها. وبالنتيجة يولد التطرف بفعل تجاهل النخبة السياسية لمطالب واحتياجات الجماعات الثقافية المتباينة، واتساع حجم الهواة الفاصلة ما بين النظام السياسي والمجتمع من ناحية وما بين الجماعات الثقافية نفسها من ناحية أخرى، وعندئذٍ يصبح هناك احتمالية عالية واستعداداً نفسياً لبروز وجهات النظر والسلوكيات المتطرفة، بما في ذلك العنف والعنف المضاد، وبشكلٍ او بآخر سيكون النظام السياسي طرفاً في صراعٍ عنيف مع المجتمع، يصرفه عن النهوض بأعباء التنمية وتخصيص موارد الدولة للاستثمار والتطوير وتحقيق الاستقرار.

لذا فإن البحث عن الاستراتيجيات والآليات الفاعلة لمحاربة التطرف والسلوك العنيف ينبغي ان تكون في مقدمة اهداف النظام السياسي، وفي مرحلة سابقة لفقدان الثقة ما بينه وبين الجماعات الثقافية، لأنها ستجنب جميع الأطراف الخوض في تجارب قاسية ومريرة، وبما يجعلها أكثر فاعلية فيما لو استخدمت استراتيجيات وآليات أخرى لمحاربة التطرف في مرحلة ما بعد فقدان الثقة ما بين النظام السياسي والجماعات الثقافية، والتي عادةً ما تكون ذات اكلاف عالية جداً على المستويات كافة. وهنا تظهر الحاجة الى إعادة هندسة التعليم بوصفة احدى الأدوات الفاعلة لمعالجة الفكر المتطرف، عبر مؤسسات التعليم في مراحل متعددة كالمدارس والجامعات

ومراكز البحث والتطوير، بما يتلاءم مع طبيعة التحديات القائمة والمحتملة والوعي المتنامي لدى افراد المجتمع، وبما يعزز من القيم الوطنية والسلمية وقبول الآخر واحترام هويته وثقافته الفرعية.

المبحث الثاني : الهندسة التعليمية ومواجهة الأُطر الفكرية للتطرف

ان القيمة الأساسية التي يهدف اليها التعليم هي إرساء الفكر المعتدل الذي يؤمن بالقيم الإنسانية السامية والمثل العليا والمنج القويم والاعتراف بالآخر وعدّه جزءً لا يتجزأ من كيان المجتمع، المؤدي الى سلوك فاعل يسهم في بناء الدولة وتقدمها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهذا بدوره يدفع باتجاه ضرورة ان يكون التعليم مهندساً ومبنياً على أساس الاستجابة لاحتياجات المجتمع بصورة متساوية والتحديات القائمة والمفترضة التي تحول دون الابتعاد عن القيمة الأساسية للتعليم او تهديدها او اضعافها، ويأتي في مقدمة هذه التهديدات والتحديات الأطر الفكرية للتطرف. وهذا ما سيتم التعرف عليه من خلال هندسة التعليم وتمكينه من محاربة الفكر المتطرف وتبديد اطره الفكرية، والشواهد العالمية لمكانة التعليم وفاعليته في محاربة التطرف.

المطلب الاول : هندسة التعليم ودوره في تبديد الأطر الفكرية للتطرف

ابتداءً لا يمكن للتعليم ان يحول دون ارتكاب الفرد او جماعة معينة للفعل المتطرف او السلوك العنيف المتطرف، غير انه من الممكن ان يحول دون انشار الفكر المتطرف في المجتمع، عبر هندسته وجعله تعليماً مجدٍ ذو نوعية جيدة تساعد على تبديد الأطر الفكرية للتطرف، وتطوير مناعة المتعلمين تجاهه. لذا فإن دور التعليم لا يكمن في اعتراض المتطرفين او تحديد الافراد الذين من المحتمل ان يصبحوا متطرفين، وإنما في خلق الظروف التي تبني الدفاعات لدى المتعلمين ضد التطرف، وتعزز من تمسكهم والتزامهم باللا عنف والسلام (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ٢٠١٨، ٢٣) . لذا تبدو الحاجة الى إقامة تعليم مهندس ضرورة قصوى لمحاربة الأطر الفكرية للتطرف، سواء اكانت هذه الضرورة نابعة من تحديات مستقبلية قد يواجهها المجتمع، بفعل تأثيرات البيئة الإقليمية والدولية، او نابعة من تحديات بناء السلام نتيجة حربٍ او صراع تعرض له المجتمع في وقت سابق. وأياً كانت الضرورة فإن تدخل التعليم في محاربة الأطر الفكرية للتطرف يسعى الى تحقيق غايتين أساسيتين (de Silva :2017,10)

١. توفير التعليم الجيد لجميع افراد المجتمع، بغية معالجة القضايا المتعلقة بالتهميش وعدم المساواة والبطالة وما الى ذلك، أي معالجة الأسباب الرئيسة للتطرف.

٢. إقامة برامج مكافحة التطرف العنيف التي تشمل الجماعات الذين يكونوا أكثر عرضة للانجذاب الى العنف، مثل: الجماعات العرقية او العشائرية المحددة، او المتحولين دينياً حديثاً، او أولئك الذين لديهم روابط قرابة مع كيانات متطرفة، وغيرها.

إن اضطلاع التعليم بمهمة بتحقيق هاتين الغايتين معاً يستدعي ان يكون التعليم شاملاً لأبناء المجتمع كافة، دونما تتميز من حيث فرصة تلقي التعليم او نوعيته او جودته، ومن ثم هندسته على نحو يسهم في إعداد وبناء جيل مؤمنٌ بقيم المواطنة والديمقراطية في سياقات متعددة الثقافات، بمعنى وجود مقدار من الاتفاق حول قيم المواطنة، وقيم التنوع الثقافي في المجتمع (Osler and Lybaek 2014, 548). وعلى هذا الأساس تستهدف عملية هندسة التعليم تحقيق الاستجابة التعليمية للمناهج الدراسية في تعزيز القيم المدنية والتفكير النقدي والمثل العليا لحقوق الانسان، عبر التعلم والتنمية والتنشئة الاجتماعية والمواطنة، وعلى الرغم من ان هذه العناصر تأخذ معاني متعددة في التعليم، الا انها تمثل شكلاً من أشكال الحد من مخاطر التطرف، ويتم تعريفها على انها القدرة على تحديد ورفض الأفكار المتطرفة او التعافي منها، ومن ثم تحقيق المرونة عبر التعليم الجيد، الذي يشمل، من بين أمور أخرى، أصول التدريس التي تركز على الطالب، والتنشئة الاجتماعية للقيم والمعايير الديمقراطية، وانشاء بيئات تعليمة شاملة (Sjoen and Jore ٢٠١٩ ، ٢٧٥).

ان عملية نقل القيم المدنية وتعليم المواطنة يعد عنصراً حاسماً في تحقيق الوقاية التعليمية من التطرف والتطرف العنيف، اذ تفترض المرونة عبر المواطنة ان منح الشباب المهارات والمعارف والكفاءات عبر المناهج الدراسية يمكن ان يمكنهم من المشاركة بوصفهم أعضاء مستنيرين ومسؤولين يعملون بشكل فاعل في المجتمع (Sjoen and Jore ٢٠١٩ ، ٢٧٥). فضلاً عن ذلك، فإنَّ إرساء القيم المدنية والمواطنة وقبول الآخر عبر تعليم كفؤٌ وفاعل يسهم بدرجة كبيرة في تفكيك الارتباط الأخلاقي ما بين التطرف والمعايير الأخلاقية التي يتم اضفائها على العنف كعمل عادل والمنطوي على تجريد ضحايا العنف من انسانيتهم، وتجاهل العواقب الضارة للسلوكيات العنيفة، لذا فإن التعليم الفاعل يرسخ من قناعة المتعلم في أن السلوك المتطرف يعد عملاً غير عادل وغير انساني، ومن ثم يخلق التعاطف مع ضحايا التطرف العنيف، وتطوير الكفاءة الذاتية في مقاومة التطرف والاستجابة للتأثيرات بطرائق إيجابية ومثمرة والنظر في الآثار المدمرة للتطرف العنيف (Aly et al ٢٠١٤، ٣٨٤).

من جانبٍ آخر، فإن اضطلاع التعليم بمهمة مكافحة الأطر الفكرية للتطرف يستدعي إعداد وتدريب الكوادر التعليمية على كيفية مكافحة التطرف، وهذا لا يقل أهمية عن كيفية تصميم

المناهج وطرائق التدريس، إذ يمكن تدريب المعلمين على اكتشاف العلامات المبكرة للتطرف، عبر نهجٍ متعدد الاختصاصات، يتطلب إلماماً بالمعارف الأخرى مثل علم الاجتماع وعلم النفس، ذلك إن تمكين الكوادر التعليمة من الكشف المبكر للتطرف عبر تخصصات علمية يجنب الطلبة من استشعار إضفاء الطابع الأمني على التعليم، والذي من الممكن ان يتسبب في توتر العلاقة ما بين الطلبة والمعلمين، او ان يصبح المعلمون اهدافاً للعنف اذا تم النظر اليهم على انهم ينفذون اجندة امنية معينة (Lawale ١١٨،٢٠٢٢) . لذا لا يقتصر الامر على ما يتم تدريسه في الفصل الدراسي فحسب، بل ان كيفية تدريسه يمكن ان يكون لها تأثير كبير على التطرف، اذ ان الفهم الأفضل لديناميكيات القوة ما بين المعلم والطالب في الفصل الدراسي، وطرائق التدريس، والتأكد من مضامين وجهات نظر الطلبة في هذه الأنواع من الفصول الدراسية، سيساعد في تصميم برامج أكثر فعالية لمكافحة التطرف عبر التعليم (de Silva 2017, ١٣)

لذا فإن عملية هندسة التعليم لمواجهة التطرف وتبديد اطره الفكرية هي عملية تتطلب اولاً وقبل كل شيء إرادة النظام السياسي في جعل هذه المهمة تشاركية ما بين المؤسسة الأمنية والعسكرية وما بين المؤسسات التربوية والتعليمية، ووجود إدراك مسبق من النخب السياسية للسلوك الوطني الذي يمثل القيمة المعيارية لقياس وتحديد السلوك والفعل المتطرف، والذي على أساسه يتم وضع منظومات الإنذار المبكر لتحديد مديات هذا السلوك والأسباب الدافعة اليه. وهذا بدوره يستدعي توافر عامل المرونة والاستجابة السريعة للمؤسسات التربوية والتعليمية بشكلٍ فعالٍ ومؤثر، وإنَّ توافر هذه المرونة هي ما تحققه هندسة التعليم، التي تمنحه القدرة على الاستجابة العالية عبر كوادرها التدريسية واستراتيجياتها التي تتجاوز الأطر التقليدية للتعليم، وتجعله ذا صلة بالمؤسسات التعلمية الأخرى في المجتمع، وطرائق التدريس الحديثة التي تثري العملية التعليمية وتجعل من مؤسساتها عامل جذب للطلبة، فضلاً عن مناهجها الدراسية المعززة للقيم المدنية والديمقراطية والحوار والتنمية وقبول الآخر والاعتراف به، وهذه الأسس من شانها ان تضعف بدرجة كبيرة انتشار الفكر المتطرف والسلوك العنيف في المجتمع، وتبدد اطره وتضعف من قدرته على استهداف واستلاب حقوق الآخر.

المطلب الثاني : شواهد عالمية على فعالية التعليم في مواجهة التطرف

ان التطرف على اختلاف مضامينه ومشاربه يمثل ظاهرة قديمة في المجتمعات الإنسانية، ومنتشرة في كثير من دول العالم، وتكاد تكون أسبابها ومسوغاتها متشابهة الى درجة كبيرة، تستدعي توظيف الإمكانات والقدرات المتاحة لمواجهته والحد من اثاره ومخاطره. وبناءً على ذلك، تمثل التجارب العالمية في مكافحة التطرف عبر التعليم المجال العملي الذي يمكن الإفادة منه

في هندسة التعليم بما يمكنه من مواجهة التحديات التي تثيرها قضايا التطرف والإرهاب والعنف وغيرها، عبر اعادة بنائه او ترميمه على ركائز تحقق عامل المرونة والاستجابة السريعة والفعالة بصورةٍ دينامية.

ان طبيعة الازمات الدولية التي فرضتها ظاهرة الهجرة والاستخدام المفرط للقوة العسكرية في العلاقات الدولية وعدم الاستقرار السياسي وانتشار السلاح والفقر والعوز والامراض والبطالة وغيرها، ساهمت بدرجة كبيرة في انتشار ظاهرة التطرف والتطرف العنيف عبر اجندة دولية وإقليمية ومحلية عملت على توظيف وتسييس الدين والذاكرة والتاريخ لاستلاب الآخر، وإيجاد ترابط أخلاقي ما بين السلوك المتطرف واعمال العنف، وهذا ما جعل من ظاهرة التطرف ذات ابعاد عالمية تعاني منها الدول المتقدمة والمتخلفة بدرجاتٍ متفاوتة. وعلى هذا الأساس فإن التحدي الرئيس الذي يواجه الحكومات هو مواجهة ومنع انتشار الأيديولوجيات المتطرفة عبر اعتماد نهج أكثر شمولية بدلاً من مجرد تبني مناهج عسكرية وامنية، يتضمن المشاركة الفعالة لمجموعة متنوعة من المؤسسات المعنية بما في ذلك المنظمات غير الربحية والدينية والاواسط التعليمية والأكاديمية، وما لم يتم اعتماد هذا النهج فإن مكافحة التطرف لن تكتمل على الأرجح (Lawale ٢٠٢٢، ١١٨). ففي استراليا، على سبيل المثال، تم إعادة تصميم التعليم (هندسته) لمواجهة التطرف ومنع التطرف العنيف في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، نتيجةً للمخاوف التي اثارتها المجتمعات المتنوعة ثقافياً ودينياً في استراليا، والتي دعت الى الحاجة للمزيد من التعليم حول الأديان، والإسلام على وجه الخصوص، في المدارس الحكومية، لمواجهة المفاهيم الخاطئة والتحيزات السلبية ضد المسلمين والمهاجرين واللاجئين، وقد مكن ذلك في نهاية المطاف من اثراء تغييرات السياسات والمناهج الدراسية، واسهم في خلق بيئة اكثر شمولاً للشباب من خلفيات متنوعة، وجوانب بناء السلام للدين، مع نقد قدرة الدين على تعزيز العنف المباشر والهيكلي(Halafoff and et al 2019,386) .وهو ما اوجد مسؤولية تضامنية مشتركة ما بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في الدولة لمحاربة التطرف، فمن خلال عامل المرونة والاستجابة في العملية التعلمية يتم التركيز على توفير التمويل للبرامج التي تستهدف الشباب المسلم، وتخصيص نسبة كبيرة من التمويل للبرامج التي تهدف الى تعزيز المشاركة الديمقراطية للشباب المسلمين، ومعالجة قضايا الاغتراب والتهميش، ودعم القادة المسلمين الشباب، وتعزيز الكفاءات المدنية للشباب المسلم (Aly et al ٢٠١٤، 371).

ان بنية التعليم المهندس على أساس توفر عامل المرونة والاستجابة تعد من بين أبرز العوامل التي تمكن التعليم من مكافحة التطرف ومنع بواعث انتشاره في المجتمع. ففي عام

٢٠١٧ أطلقت الجامعات الكندية مبادرة إضفاء الطابع الإنساني على مجموعات الأقليات من الطلبة، للتعامل معهم على نحوٍ أكثر عناية عبر طرائق تدريس خاصة، تعمل على الدمج ما بين أنشطة المناهج الدراسية وما بين مصالح طلبة الأقليات بصورة تبدو ممتعة ومثيرة للاهتمام، كان الهدف من ورائها تحقيق الوقاية والحصانة من التطرف من الأسفل الى الأعلى، تأخذ بنظر الاعتبار الاحتياجات التنموية للطلبة (٢٧٥ ، ٢٠١٩ Sjoen and Jore). وعلى خلاف ذلك، نجد في بريطانيا ان سياسة منع التطرف عبر المؤسسات التعليمية "PREVENT" التي تم اطلاقها عام ٢٠٠٣ قد فشلت بشكلٍ كبير في تحقيق أهدافها، اذا انها كانت مصممة على منع التطرف من الأعلى الى الأسفل، وتسببت في تعميق الشعور بالاغتراب لدى الأقليات المسلمة المستهدفة، كونها تتضمن تركيزاً كبيراً على القيم البريطانية، وخلطت ما بين سياسية تنفيذ الحكومة لتعزيز الاندماج وسياستها في منع ومكافحة الإرهاب، فضلاً عن انها تضمنت إضفاء الطابع الأمني على التعليم (Novelli 2017, 845) ، من خلال إعطاء الأولوية للأمن القومي على حساب الحريات المدنية، الى الحد الذي وصفت فيه بريطانيا بأنها "دولة بوليسية"، إذ وضعت بموجبها المدراس والجامعات تحت المراقبة المشددة، وتم تحديد المشتبه بهم دون دليل واضح على ادانتهم، مما جعل الفئات المستهدفة يتعرضون للتمييز ويحرمون من "حقوق المواطنة كاملة"، وهو منهج ليس مشكوك في اخلاقيته فحسب، بل انه كان مقوضاً للعلاقات المجتمعية الضرورية لنجاح برنامج الوقاية من التطرف(Bentley 2018, 330) .

وفي الوقت الذي تفشل فيه سياسة المنع البريطانية "PREVENT"، لعدم قدرة مؤسساتها التعليمية على استيعاب التغييرات القائمة في المجتمع، كونها كانت سياسة موجهة من الأعلى الى الأسفل، نجد ان سياسة التعليم في النروج كانت بعيدة عن إضفاء الطابع الأمني على التعليم في مكافحتها للتطرف، وعبرت عن قدرة مؤسساتها التعليمية في مواجهة التحديات التي يواجهها المجتمع سيما فيما يتعلق بالتطرف. اذ كان الهدف من وراء هذه السياسة هو تطوير المعرفة وإرساء الاحترام والتسامح بين الأديان والمعتقدات المختلفة في المؤسسات التعليمية الابتدائية والثانوية، وتؤكد على أنَّ هوية المتعلمين وكفاءتهم الأخلاقية والاجتماعية والثقافية وقدرتهم على فهم الديمقراطية والمشاركة هي من صميم التعليم المدرسي، فضلاً عن التأكيد على احترام كرامة الانسان وحقوقه والتنوع في المناهج الدراسية، فالتعليم التعددي والموضوعي والمحايد للدين والقيم والأخلاق يمثل شرطاً اساسياً لهذا النوع من التعليم (Osler and Lybaek 2014, 588). وفي ذات المسار، نجد ان تجربة مكافحة التطرف في جمهورية الكونغو الديمقراطية اتخذت منحاً مشابهاً للتجربة النرويجية، فمن خلال سياسية تحسين جودة التعليم (EQUIP) تم العمل على

إعادة بناء قدرة المعلمين على تحويل لغات التدريس من لغة واحدة (الفرنسية) الى اللغات المستخدمة في الأقاليم المتعددة، والعمل على تحسين جودة التعليم عبر تطوير المناهج الدراسية وضمان خلوها من القوالب النمطية قبل الطباعة والتوزيع، فضلاً عن زيادة فرص حصولهم على التعليم، فكان من شأن هذه التطورات انها أسهمت في انحسار الفكر والسلوك المتطرف عبر تسكين الشعور بالتهميش والاستبعاد للجماعات الثقافية، ومن ثم معالجته (de Silva 2017,12) .اما في رواندا، فقد عدَّ التعليم احدى المؤسسات الفاعلة في تحقيق الوحدة والمصالحة الوطنية الشاملة للمجتمع الرواندي، بعد ان تم إعادة بناءه من جديد على أساس احداث تغيير شامل في روح وفلسفة التعليم بأكملها، وتم وضع سياسية الحكومة للوحدة والمصالحة الوطنية بشكل راسخ داخل نظام التعليم، ابتداءً من المستوى الوطني الى المستوى المحلي والمجتمعي، وتمت إعادة صياغة اهداف التعليم واجندة التعلم والمناهج الدراسية بشكلٍ منهجي، تم التأكيد من خلالها على أوجه التشابه بدلاً من الاختلافات، وتم التركيز على مستقبل استباقي مدفوع بالقيم التقليدية للوحدة التضامن ونبل القلب والخير والشجاعة واحترام الاسلاف، بهدف خلق هوية وطنية تتجاوز فئات الهوتو والتوتسي والتوا التاريخية وقد تطلب ذلك تعديل الإدارة التعليمية بأكملها (Hodgkin 2006,203)، شمل ذلك إجراءات القبول في المؤسسات الثانوية والجامعية وأصبحت قائمة على مبدأ الشفافية والجدارة، كما تم إزالة المناهج الدراسية التي تضمنت موضوعات متحيزة، وتغيير السياسة اللغوية داخل التعليم لاستيعاب الاعداد الكبيرة من المنفيين العائدين، الذين تلقوا تعليمهم باللغة الإنكليزية اثناء اقامتهم في البلدان المجاورة الناطقة باللغة الإنكليزية، كما سعت الحكومة الرواندية الى تحسين الفرص التعليمية وإمكانية الوصول لكل رواندي، بغض النظر عن هويته العرقية (Hodgkin 2006,202).

من خلال ما سبق، نجد ان دور التعليم في المجتمع بصورةٍ عامة يعد دوراً محورياً في بناء وإرساء الهوية الوطنية والقيم المدنية والفكر النقدي بما يعزز من روح المواطنة والمسؤولية في المجتمع، وهذا بدوره يتطلب ان تكون بنية المؤسسة التعليمية وهيكليتها ذات مرونة عالية قادرة على تحقيق الاستجابة الفاعلة للتغيرات والتحديات التي تطرأ على المجتمع، عبر وحداتها وفروعها العامودية والافقية، فضلاً عن علاقاتها الارتباطية والتعاونية مع المؤسسات الأخرى المعنية بتحقيق بالتعامل مع التحديات القائمة والمفترضة.

ان معالجة التطرف بصورة عامة، والتطرف العنيف بصورةٍ خاصة، يتطلب مسارات دقيقة ورؤية واضحة لمدياته وحدوده واثاره التراكمية، ومن ثم وضع تراتبية علاجية بعيدة عن إضفاء الطابع الأمني الذي من الممكن ان يخلق ردة فعل او سلوك عنيف من قبل الفئة المستهدفة،

وهذا ما يمكن ان توفره المؤسسات التعليمية عبر إعداد كوادرها التعليمية والتدريسية، ابتداءً من مرحلة التعليم الابتدائي وانتهاءً بالتعليم الجامعي، في القيام بمهمة التنشئة الاجتماعية للأطفال والبالغين القائمة على غرس القيم الإنسانية والوطنية واحترام حقوق الانسان والبحث عن العوامل المشتركة والاسهامات الوطنية للجماعات الثقافية التي يتكون منها عموم المجتمع، وفق طرائق واسس حديثة تعتمد العامل التكنولوجي والأساليب الحديثة في التعليم، بما يجعل من المؤسسة التعليمية عامل جذب للطلبة وموضع ثقتهم، وقادرة على توسيع رقعة نشاطاتها وتحقيق أهدافها من خلال اتاحة الفرصة للجميع من اجل التعلم، وهذا بدوره يجعل من الأفكار المتطرفة ومسوغاتها محدودة وضعيفة وغير قابلة للانتشار، والتي تضمحل وتتلاشى اطرها الفكرية مع مرور الزمن، نظراً لأنَّ التعلم المهندس استجاب لتحدي التطرف وتمكن من خلق المناعة الفكرية ضد التطرف.

الخاتمة:

ان هندسة التعليم وقدرتها على مواجهة التطرف ليست بالأمر اليسير، ومن غير الممكن تناولها على نحوٍ فضفاضٍ للغاية، فإلى جانب انها عملية دقيقة ومضنية تتطلب عملاً جدياً دؤوباً، فإنه من غير الممكن قيامها دون وجود ادراكٍ مسبق لمنظومة القيم السائدة ومعرفة طرائق التفكير القائمة وطبيعة الحياة في المجتمع. لذا فإنَّ الاستنتاجات التي يخلص اليها البحث يمكن اجمالها على النحو الآتي:

١. ان إعادة بناء التعليم وهندسته ينبغي ان تنطلق من الواقع القائم، لتحدد الآليات والمسارات اللازمة والمفترضة للوصول الى الأهداف التي تسعى الى تحقيقها.
٢. احداث قولبة جديدة لمنظومة القيم وطرائق التفكير من خلال التنشئة الاجتماعية في المؤسسات التعليمية، يتم ادراجها عبر المناهج الدراسية وطرائق التدريس لتمثل مدخلات العملية التعلمية.
٣. إعداد كوادر مهيأة ومستعدة ومدركة للأهداف التي تتوخاها العملية التعليمية، بما يمكنها من خلق الوعي المجتمعي في الوسط الثقافي العام، من ثم تحقيق المخرجات التي تتوائم مع اهداف الحكومة وفلسفتها العامة.
٤. إنَّ الحديث عن هندسة التعليم تتطلب بطبيعة الحال وجود نظام سياسي قائم على منظومة مؤسساتية تستجيب للتغيرات التي تطرأ على المجتمع بمعدلات قد تسبق او تساوي معدلات تلك التغييرات، وهذا يمثل شرطاً رئيساً لقيام منظومة تعلمية مهندسة قادرة على إرساء قيم المواطنة وخلق الوعي بالمنظومة القانونية وطبيعة العلاقة مع

الآخر، بمعنى ان المؤسسات التعليمية ستسهم في تكوين ثقافة وطنية عامة (ثقافة مساهمة) تمثل فضاءً او أرضية مشتركة لجميع الهويات الثقافية، وهذا يعني من جانب آخر ضعف ومحدودية قدرة التطرف على الانتشار والتسويق.

٥. ان غياب العامل المؤسساتي في النظام السياسي ومحدودية وضعف استجابته للتغيرات التي تجري في المجتمع، يعني بكل الأحوال، وجود أرضية خصبة لقيام التطرف وتسويقه وانتشار اطره الفكرية، والذي سيعززه وجود الشعور بالتهميش والاستبعاد وعدم احترام الآخر المختلف وغياب الثقة وبروز (الانا) و(النحن) المرتقبتين لشرارةٍ وأزمةٍ معينة لانطلاق الصراع الاثني ذو المضامين المتعددة.

أما التوصيات التي يمكن الخروج بها من خلال التعرض بالبحث لموضوع هندسة التعليم في مواجهة التطرف، فيمكن اجمالها على النحو الآتي:

أ. إعادة بناء او ترميم بنى المؤسسات التعلمية في العراق، واحلال بنى دينامية جديدة قادرة على الاستجابة للتحديات الناجمة عن الحرب والصراع مع التنظيمات الإرهابية والجماعات المتطرفة، تتطلب تحقيق العمل الجماعي المشترك مع المؤسسات الأخرى المعنية بمجال مكافحة الإرهاب وأُطره الفكرية، دون ان يعني ذلك إضفاء الطابع الأمني على التعليم او أمننة التعليم.

ب. اعداد فرق متخصصة في عملية مكافحة التطرف، تشارك الكوادر التربوية والتعليمة (جنباً الى جنب) في اعادة كتابة المناهج الدراسية على النحو الذي يعزز من قيم المواطنة والمساواة والحرية والسلام وقبول الاخر، وتسليط الضوء على الذاكرة الاجتماعية التوافقية ما بين الهويات الثقافية المتعددة في المجتمع العراقي، التي تضم اسهامات الهويات الثقافية كافة في بناء الدولة العراقية والدفاع عنها عبر التاريخ الوطني.

ت. تهيئة وتدريب الملاكات التدريسية للاضطلاع بمهمة مكافحة الأطر الفكرية للتطرف عبر العملية التربوية والتعليمة، من خلال اتباع طرائق تدريس وتعليم حديثة، واستخدام أساليب تقنية وتكنولوجية متطورة، قادرة على تحقيق اعلى استجابة من قبل الطلبة، والابتعاد عن أساليب التعليم التقليدية.

ث. إشراك الطلبة في مؤتمرات وورش علمية وجلسات حوارية تدعو الى نبذ التطرف ومحاربة اشكاله وأُطره الفكرية، وبما يعزز من إدراك الطلبة للمسؤولية الوطنية الملقاة على عاتقهم. والايمان بالعمل المشترك والتضامن المجتمعي.

ج. ابعاد التنظيمات والحركات السياسية والحزبية عن المؤسسات التربوية والتعليمة، وضمان بقائها على الحياد والوقوف على مسافة واحدة من جميع الأطراف.

ح. إيلاء البرامج الترفيهية والرياضية والموسيقية أهمية كافية في العلمية التربوية، سيما في المراحل الأولى من التنشئة الاجتماعية في المدارس الحكومية.

المصادر باللغة العربية:

١. ابادي ، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز. ٢٠٠٨. **القاموس المحيط**. القاهرة: دار الحديث.

٢. أبو سليمان، عبد الحميد أحمد.٢٠١٢. موسوعة التنشئة السياسية الإسلامية: التأصيل والممارسات المعاصرة. المجلد ٢. القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

٣. البحيري، خلف محمد.٢٠١٤. **أسس تخطيط التعليم**.القاهرة: دار الفجر.

٤. الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر. ١٩٨٦. **مختار الصحاح**. بيروت: مكتبة لبنان.

٥. السويدي، جمال سند. ٢٠١٩. "التطرف الديني في العالمين العربي والإسلامي: الأسباب والمظاهر وآليات المواجهة". **مجلة حمورابي**. العدد ٣٠. المجلد ٧ . بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

٦. عبد الخالق، إيهاب طلعت. ٢٠٢١. **الهندسة المالية المعاصرة: رؤية شرعية اقتصادية مقارنة**. القاهرة: المركز العربي.

٧. العدوان، زيد سليمان و الحوامدة، محمد فؤاد.٢٠١١. **تصميم التدريس بين النظرية والتطبيق**. عمان: دار المسيرة.

٨. عمر، أحمد مختار.٢٠٠٨. **معجم اللغة العربية المعاصرة**. المجلد ٢. القاهرة: عالم الكتب .

٩. القرزعي، مها أحمد.٢٠١٨. **فلسفة إدارة التميز الهيكلي في التعليم**.الجيزة: مركز الخبرات المهنية للإدارة.

١٠.مراد، علي عباس. ٢٠١٤. "التطرف صناعة انسانية". مجلة قضايا سياسية. العدد ٣٧-٣٨. المجلد ٢٠١٤. بغداد: كلية العلوم السياسية.

١١.مراد، علي عباس. ٢٠١٧. **الهندسة الاجتماعية: صناعة الإنسان والمواطن**.بيروت: دار الروافد ناشرون.

١٢.منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.٢٠١٨. منع التطرف العنيف من خلال التعليم: دليل لصانعي السياسات. باريس: اليونسكو.

١٣.المهدي، محمد.٢٠٠٧. **علم النفس السياسي: رؤية مصرية عربية**. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.

١٤.نسيم وآخرون، بهلول. 2014. **التطرف الديني: رؤى دينية أمنية** وسياسية. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

المصادر باللغة الانكليزية:

1. Aly et al, Anne . 2014."Moral Disengagement and Building Resilience to Violent Extremism: An Education Intervention". Studies in Conflict & Terrorism. Vol. 37, No. 4. London: Routledge, Mar .
2. Bentley, Michelle .2018. " Enough is enough: the UK Prevent Strategy and normative invalidation". European Journal of International Security. Vol. 3. No. 3. Cambridge: Cambridge University Press .
3. de Silva ،Samantha .2017.Role of Education in the Prevention of Violent Extremism. Washington.D.C: World Bank Group .
4. Halafoff and et al, Anna. 2019." Worldviews education: cosmopolitan peacebuilding and preventing violent extremism". Journal of Beliefs & Values. Vol. 40. No. 3. London: London: Routledge.
5. Hodgkin, Marian . 2006." Reconciliation in Rwanda: Education, History and the State". Journal of International Affairs. Vol. 60. No. 1. New York: Journal of International Affairs Editorial Board, winter .
6. Jasko ،Katarzyna and LaFree ،Gary. 2017. "Quest for Significance and Violent Extremism: The Case of Domestic Radicalization", Political Psychology. Vol 38.No 5. Oxford: International Society of Political Psychology
7. Lawale, Shivali. 2022."Preventing and Countering Violent Extremism through Education: A Vital Element for the Peace Process in the Gulf". Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies. vol. 14, No. 1. London: London: Routledge.
8. Novelli, Mario . 2017 ."Education and countering violent extremism: Western logics from south to north". Journal of Comparative and International Education. Vol. 47.No. 6. London: Routledge .
9. Osler ،Audrey and Lybaek ،Lena2014. ."Educating 'the New Norwegian we': an examination of national and cosmopolitan education policy discourses in the context of extremism and Islamophobia", Oxford Review of Education. vol. 40. No. 5, London: Routledge .
10. Sjoen ،Martin M. and Jore ،Sissel H.2019. Preventing extremism through education: exploring impacts and implications of counterradicalisation efforts". Journal of Beliefs & Values. Vol. 40, No. 3. London: Routledge